مجلة الإحياء، المجلد: 23، العدد: 33، أكتوبر 2023، ص - ص: 45 – 64
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

تأثر الحداثيين بأفكار المستشرقين
- السنة النبوية أنموذجا -

The influence of orientalists on the modernists
- The sunnah as a model-

د/ خالد ذويبي
Khaled DOUIBI
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 1
khaled.douibi@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2023/05/12 تاريخ القبول: 2023/09/06

الملخص:
يعرض هذا البحث إلى علاقة الاستشراق بالحداثة، وإلى مدى تأثّر أصحاب الاتجاه الحداثي بكتابات المستشرقين في الدراسات الإسلامية، مع التركيز على المواضيع المتعلقة بالسنة النبوية، كمفهوم السنة، وحجيتها، والطعن في رواتها، وكذا الطعن في الأحاديث بدعوى التعارض، ومخالفة العقل والشرع، والطعن في منهج النقد عند المحدثين، فهذا البحث يسلط الضوء على التطابق الحاصل في كل ذلك، بسبب التقليد، والانتحال الواضحين.
الكلمات المفتاحية: تأثر؛ المستشرقون؛ الحداثيون؛ السنة.

Abstract:
This research presents the relationship of Orientalism with modernity, and to the extent to which the owners of the modernist trend are affected by the writings of orientalists in Islamic studies, with a focus on topics related to the Sunnah of the Prophet, such as the concept of the Sunnah, and its authenticity, and the challenge to its narrators, as well as the challenge to the hadiths under the pretext of conflict, and contravention of reason and Sharia, and to challenge the approach of criticism , this research highlights the correspondence in all of that, because of the clear imitation and plagiarism.
Keywords: the influence; the orientalists; the modernists; the Sunnah.

مقدمة:

كان للاستشراق في العالم الإسلامي أثرا كبيرا على جوانب متعددة، خاصة الفكرية منها، فقد فرض على فئة تعلمت في المراكز الاستشراقية، أو تعلمت على مصادرها وجهة نظر حول الإسلام، تكاد تكون في مجملها سلبية تجاه الأمة الإسلامية، وكل مورثها الديني، والتاريخي أو الثقافي إجمالا، لمحاولة توجيه الفكر الإسلامي وفق ما تمليه مصالحهم، وهذه الفئة التي تبنت أفكار المستشرقين تجاه قيم ومقومات الأمة - رغم ما تتضمنه هذه الأفكار من عداء واضح في الغالب- تزعم الدفاع عن الأمة، وأن هدفها هو التجديد وتنوير المجتمعات العربية والإسلامية، عبر الحداثة التي ستنتج التقدم والتطور والحرية، ولطي صفحة التخلف الذي تقبع فيه بسبب الموروث، ولذلك كان انطلاق أصحاب هذا الاتجاه في محاربة أهم ما تقوم عليه الأمة وهو القرآن والسنة النبوية، فتقويض الإيمان بهما هو الهدف الذي اشترك فيه هؤلاء مع أساتذتهم من

المستشرقين، فكان إنتاج هؤلاء هو منبع كل ما كتبوه، فالوحي الذي بذل المستشرقون جهودا كبيرة للطعن والتشكيك فيه، ولّد إنتاجا معرفيا قامت عليه أعمال الحداثيين خاصة في الموضوعات المتعلقة بالسنة النبوية، كمفهوم السنة الذي ربطوه بحجيتها، كما طعنوا في الأحكام الواردة في نصوصها من خلال الطعن في نقلها، ونقلتها، وتدوينها، إلى جانب التهويل من ظاهرة الوضع، التي لم ينكرها علماء الحديث، وبذلوا الجهود العلمية الكبيرة في محاربتها، ولذلك لم يسلم جانبهم من الطعن فيهم وفي جهودهم، كما لم يسلم باقي علماء الأمة من السلف والخلف من الطعن في فهمهم للسنة النبوية من الحداثيين وقبلهم المستشرقين.وقد أحدث ذلك في الأمة تشويشا فكريا تظهر آثاره في تبني بعض هذه الأفكار من قبل بعض الباحثين، وتفاقم التشويش في هذا عصر بسبب الترويج الإعلامي الكبير لكل من دعم هذا الفكر الشاذ.

وزادت حدة الأمر عندما تتبنى بعض الدوائر الرسمية وغير الرسمية في بعض الدول هذا النهج وتشجع عليه.وإن كان موقف المستشرقين من السنة وعلومها قد دُرس في أكثر جوانبه، وكذا موقف الحداثيين، فإني لم أجد دراسة تعرضت بشكل مباشر لعلاقة التأثر، فهذه الدراسة تستهدف ردّ هذه الأفكار حول السنة إلى أصحابها الحقيقيين، فحاولت فيه ربط الأفكار الواردة في كتب الحداثيين فيما يتعلق بالسنة النبوية بمواردها الحقيقية، حتى يعلم سبب التطابق الحاصل بين أفكارهم وأفكار المستشرقين ،هل هو وليد فكر اجتهادي قادهم إلى الخوض في المواضيع المتعلق بالسنة بالمقدمات والنتائج نفسها. أم يرجع كل ذلك للتقليد والانتحال؟ وهل قدم أصحاب الاتجاه الحداثي شيئا جديدا في دراساتهم للسنة؟ وهل وصلت بهم المناهج التي يزعم أصحاب هذا الاتجاه استعمالها في دراستهم للسنة إلى نتائج مغايرة لنتائج المستشرقين؟

وليس المقصود من هذا البحث الموجز نقض كلام المستشرقين والحداثيين والردّ على طعونهم وشبهاتهم حول السنة النبوية، إنما المقصود بيان التأثر الحاصل للحداثيين بسبب انطلاقهم من دراسات المستشرقين، ذلك أن الردّ على هؤلاء وهؤلاء قد وضع فيه كتب مستقلة.

مفهوم الاستشراق والحداثة:

يقصد بالاستشراق تصدر علماء غير مسلمين من الشرق أو الغرب عرب أو غير عرب لدراسة علوم المسلمين وحضارتهم ومعتقدهم وتقاليد شعوبهم وعاداتها[1]. ويفضل المستشرقون أن يطلق عليهم غير هذا كإطلاق: علماء الإسلاميات، أو المستعربين.

أمّا الحداثة فهي اصطلاح غربي له ظروفه، حيث تشكلت الحداثة الغربية تدريجيا خلال عدة قرون، فهي نتاج فلاسفة التنوير الغربي في القرنيين 17 و18، وهي: "خصوصية ثقافية متصلة بالسياق الغربي، فهي تطور من العلمانية الغربية التي تقتصر على العقل الإنساني، وتجنب القداسة بترك المسيحية...والحداثة إنما بدأت في الغرب من مقولة الانتصار للعقل، وإعلاء شأنه، والتمحور حوله على أساس القطيعة مع الدين، أو الوحي أو الغيب أو الميتافيزيقا"[2].

يقول ألان تورين (Alain Touraine): "فكرة الحداثة في شكلها الأكثر طموحا هي التأكيد على أن الإنسان هو ما يفعله...وكذلك الرغبة في التحرر من كل الضغوط"[3]، وتحمل معاني: النهضة، والأنوار، والعقلانية، كما تعني التحرر من ضغوط الأفكار السائدة.

أما في الاصطلاح الرائج: فتعني القطيعة مع التراث، فالحداثيون العرب يرون أن التراث هو سبب تخلف المسلمين، لذلك لما أبعده الغربيون عنهم تقدمون، فوجب تقليدهم في ذلك بمراجعة مسلماته. ولذلك يدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى إعادة النظر في التعامل مع التراث، لمواكبة العصر، يقول محمد عابد الجابري معبرا عن الموقف الذي تتخذه الحداثة من التراث: "الحداثة في نظرنا لا تعني رفض التراث ولا

القطيعة مع الماضي بقدر ما تعني الارتفاع بطريقة التعامل مع التراث إلى مستوى ما نسميه بالمعاصرة أعني مواكبة التقدم الحاصل على الصعيد العالمي"[4].

ولكن هذا الكلام لا يصح لأن التراث - بالمعنى الذي يقصده هؤلاء، وهو أحكام الشريعة إلى جانب بعض التقاليد السائدة في المجتمعات الإسلامية- ومنذ قرون لا أثر له في أغلب نواحي حياة المسلمين، فنفي القطيعة معه ليس في الحقيقة إلا دعوة مبطنة لتقويض مقومات الأمة، وهذا ظاهر في مواقف الجابري ومن وافقه في اتجاهه.

والحداثة المعاصرة في حقيقتها امتداد للأفكار التي بثها من قبل أمثال: طه حسين، وأحمد أمين، وسلامة موسى وهؤلاء ليسوا سوى تلاميذ للمستشرقين، ناقلين لأفكارهم. وهناك من الحداثيين من يريد ربط الحداثة بالإسلام حتى تلقى القبول في المجتمعات المسلمة، يقول عبد المجيد الشرفي: "إن الحداثة غربية المنشأ كونية التأثير، ومن أبرز القيم التي أفرزتها، وكانت الرسالة المحمدية تحملها بامتياز اعتبار الإنسان شخصا حرا ومسؤولا"[5].

ومن أبرز كتّاب الحداثة العرب والمنافحين عنها الذين حملوا لواء التشكيك في الوحي -قرآنا وسنة- وتبنوا أفكار المستشرقين في ذلك: محمد أركون، وعلي حرب، ومحمد عابد الجابري، وحسن حنفي، ومحمد شحرور، ونصر حامد أبو زيد، وعبد المجيد الشرفي وغيرهم.

موقف الحداثيين من المستشرقين:

تجلت أعمال المستشرقين في حقل السنة في نشر التراث وفهرسته وكذا دراسته، ورغم أن هذه الأعمال - في مجملها- قد لقيت رفضا شديدا من قبل كثير من المفكرين المسلمين في العصر الحديث، لغياب الموضوعية والإنصاف فيها، فإنّ هناك من أعجب بهذه الأعمال، وتأثر بها، وأفرط في الثناء عليها، ونعتها بالدقة والعلمية.

فهذا طه حسين يبالغ في الثناء الصريح على المستشرقين، فيقول: "مع أنّي من أشد النّاس إعجابا بالأستاذ "هوار" وطائفة من أصحابه المستشرقين، وبما ينتهون إليه في كثير من الأحيان من النتائج العلمية القيمة في تاريخ الأدب العربي وبالمناهج التي يتخذونها للبحث"[6].

وهذا صلاح الدين المنجد (المتوفى:2010م) الذي له جهود لا تنكر في خدمة التراث عبر نشره للمخطوطات حتى عُرف بأبي المخطوطات العربية لا يخفي إعجابه بأعمال المستشرقين، فيقول: "إن المستشرقين طرقوا كل ناحية من نواحي ثقافتنا وعالجوا كل أمر ذي شأن في ديننا وحضارتنا متبعين في دراستهم وأبحاثهم طرق البحث المنهجي المنظم، ولقد أتيح لهم أن يكونوا أحيانا كثيرة أكثر إحاطة بالمصادر، وأبصر بمواضع النقد"[7].

وحتى المستشرقين أنفسهم ذكروا اعتراف العرب بأعمالهم يقول "هاملتون جب": "لقد سارع الكتّاب العرب أنفسهم إلى الاعتراف بفضل المستشرقين على حركة الدراسات القديمة في الشرق خلال القرن التاسع عشر، وذلك بما نشروه من أصول، وبما كتبوه من أبحاث في تاريخ العرب القدماء وآدابهم"[8].

والمقصود بالعرب في كلام "جب" أصحاب الاتجاه التنويري وليس كل المثقفين، لأنّ هناك من تصدى لفكرهم، وحذّر منه، كالبشير الإبراهيمي، ومالك بن نبي، ومصطفى السباعي، وأحمد شاكر وغيرهم.

أسباب تأثير المستشرقين على الحداثيين:

ترجع أسباب تأثير الاستشراق على المنهج الحداثي إلى:

- إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا، والدراسة في جامعاتها، فالنّاظر في دراسة أغلب الحداثيين يجدها كانت في الجامعات الأوروبية، وهذا يتيح للمستشرقين توجيه الطلاب بتبني أفكارهم، وإذاعتها في أوطانهم عند الرجوع إليها، والتمكين لها.
- حضور الحداثيين لمؤتمرات المستشرقين من أجل عملية المثاقفة، على حسب رأيهم، أي تبادل تأثير الثقافة أو الفعل الثقافي بين الطرفين.
- تكليف وانتداب المستشرقين للتدريس في الجامعات العربية، فقد درّس "شاخت" على سبيل المثال في الجامعة المصرية سنة 1934م، وحتّى بجامعة الجزائر سنة 1952م.
- جعلهم أعضاء في المجامع العلمية العربية كعضوية "شاخت" و"جب" و"سوفاجيه" وغيرهم في المجمع العلمي العربي في دمشق.
- ترجمة أعمال المستشرقين، وأغلب الترجمات خلت من النقد والتقييم لأفكار المستشرقين.
- يلاحظ أنّ من ركب مركب الحداثة وأصبح من كتّابها، لا علاقة له بالدراسات الإسلامية أو حتى الإنسانية، لذلك كان عالة على ما كتبه المستشرقون، مثل إسماعيل منصور صاحب كتاب: "تبصير الأمة بحقيقة السنة"، فقد درس الطب البيطري، ومحمد شحرور درس الهندسة المدنية، وجمال البنا عرف بعمله النقابي، وكأن الاطلاع على كتب المستشرقين الطاعنة في أصول الإسلام وتبني آرائهم، خوّل لهم الكتابة في الدراسات الإسلامية، فبدعوى التحديث، رفضوا التراث، وألغوا المقدس، وفق ما تقتضيه العقلانية المزعومة.

تبني أفكار المستشرقين من قبل الحداثيين:

إنّ الإعجاب بإنتاج المستشرقين، إلى جانب وجود هدف مشترك ولكنه غير معلن وهو الطعن في تراث الأمة، جعل عمل الحداثيين يعتمد على ما ورد من أفكار في دراسات المستشرقين، و"بعض هؤلاء المتلقفين كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوى وعصبية، وعداء ظاهرا للسنّة وأهلها، وزاد عليهم الإسفاف في العبارة..."[9]. وبعضهم قد نسب لنفسه بعض أفكار وآراء المستشرقين، وزعم أنّها اجتهاداته، ولم يتكلف عناء نسبة الأقوال والأفكار إليهم إلا نادرا. وقد ردّ أبو شهبة على أبي ريّة بقوله: "إن هذا ليس من بنات أفكاره، وإنما هو كلام جولد تسيهر"[10].

وبعضهم لا ينسبها للمستشرقين عمدا خشية أن لا تقبل منه، يقول أحمد أمين وهو ينتمي إلى هذه المدرسة: "إنّ الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، فخير طريقة لبث ما تراه مناسبًا من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهريين على أنّها بحث منك، وألبسها ثوبًا رقيقًا لا يزعجهم مسها، كما فعلت أنا في "فجر الإسلام" و"ضحاه""[11].

ولذلك في الموازنة بين الدكتور زكي مبارك والدكتور طه حسين قال المستشرق الفرنسي الشهير لويس ماسينيون (Louis Massignon): "إنني حين أقرأ أبحاث طه حسين أقول هذه بضاعتنا ردت إلينا، وحين أقرأ أبحاث زكي مبارك أشعر بأنني أواجه شخصية جديدة"[12].

وقد أثنى المستشرقون على أعمال من يحمل أفكارهم من العرب، وروجوا لهم، وذلك بترجمة كتبهم[13]، والاعتماد عليها، وأثنوا عليها خلال ذلك، كثناء "هاملتون جب" على أحمد أمين[14]، وعلى جرجي زيدان[15] وغيرهما.

وغاية ما فعله بعضهم أنّه أعاد صياغة كلام المستشرقين، مبتعدا عن المنهج العلمي الصحيح، وأحكام العقل السليم، كفعل محمود أبي ريّة في كتابه: "أضواء على السنّة المحمدية"، يقول أبو شهبة عن أبي ريّة: "إنّ المؤلف اعتمد في التدليل على بعض ما ذهب إليه على كلام المستشرقين"[16].

وقد وصف أبو شهبة دراسة أبي ريّة بأنّها "محررة من قواعد البحث العلمي الصحيح، ومن صحيح النقل وسليم العقل، وهي الأولى في موضوعها خلطا وسبابا وتجنيا"[17].

ورغم ذلك نجد من الحداثيين الثناء على ما كتبه أبو ريّة في كتابه "أضواء على السنّة المحمدية"، وكتابه: "شيخ المضيرة أبو هريرة"، كما أثنوا على كل من طعن في السنة النبوية مثل توفيق صدقي، صاحب "الإسلام هو القرآن وحده"، وبعض من يسمونهم متحررين[18]، وكل يردد في الحقيقة كلام المستشرقين لا غير.

وحتى من سموا أنفسهم قرآنيين اتفقت كلمتهم مع المستشرقين والحداثيين في التعامل مع السنّة، وما أورده أمثال أحمد صبحي منصور في كتابه: "القرآن وكفى " دليل على ذلك.

مناهج التعامل مع الوحي بين المستشرقين والحداثيين:

يزعم الحداثيون اتباع مناهج علمية، مما يجعل ما توصلوا إليه في دراساتهم حقائق علمية، هذا بخلاف ما توصل إليه غيرهم، والحقيقة أن الاستشراق في منهجه لا يقوم على أصول علمية بقدر ما يقوم على أوهام وتصورات فاسدة، فهو منهج ينطلق من مسلمات يرفضها منطق البحث العلمي، فهو يعتمد التلبيس منهجا، والملاحظ أن المستشرقين يعيّنون لهم غاية ويسعون إلى تحقيقها بكل الطرق، ثم يقومون لها بجمع المعلومات من كل رطب ويابس، ماله علاقة بالموضوع وما ليس له علاقة، ويقدمونها بعد التمويه ويبنون عليها نظرية لا يكون لها وجود إلا في أذهانهم[19].

وقد التزم من تبع المستشرقين هذا المنهج في كتاباتهم، ولا تختلف المناهج المعتمدة في دراساتهم على ما قرره من قبل المستشرقون. يقول إبراهيم السكران: "والحقيقة أني بعد دراسة مشروعات "التأويل الحداثي للتراث" اتضح لي أنها استمدت مادتها وتحليلاتها الأساسية من أعمال المستشرقين، وخصوصا الأعمال الاستشراقية الموصوفة بالمناهج الفيلولوجية[20] التي تدرس تكوينات الثقافة غير تحقيق وتحليل النصوص والمخطوطات المبكرة"[21].

والمنهج الفيلولوجي ظاهر ومسيطر على كتابات شحرور، وعبد المجيد الشرفي وتلاميذه، فتجدهم يخرجون المصطلحات عن مضامينها المعروفة في المصادر، ويحاولون إعطاءها معاني جديدة، انطلاقا من كتب اللغة، فنجدهم يستبعدون المصطلحات المعروفة، ويستخدمون مصطلحات المستشرقين التي لا تعرف إلا من خلالهم كاستعمالهم مصطلح: "مجموعات الحديث" وغيره.

وتبني الحداثة ومناهجها جعلهم يتعاملون مع التنزيل أو الوحي على أنه نص منزوع القدسية، ويرون أن النص يقترح على القارئ معان متعددة من خلال تعدد القراءات للنص المقترح، ويعتمدون في هذه القراءة مناهج عدة منها: اللساني، والتاريخي، والإبسيتيمولوجي، والأنثربولوجي... فوجب حسب رأي الحداثيين تجنب الفهوم السابقة واستبعادها، لأن روح العصر لا تقبلها. يقول محمد شحرور: "إن المغالطة الكبرى تكمن في أننا عندما أردنا فهم الإسلام رجعنا بتفكيرنا من القرن 21 إلى القرن السابع...وفي هذه العملية جرى تشويهه"[22].

فهذا الكلام لشحرور ومثله لأمثاله هو المبرر للطعن في تراث الأمة، ويخرج مخرج الغيور عليه، المنافح على الإسلام، فكل الحداثيين يرون أن التشويه قد طال الدين بسبب تبني الأمة لفهم علماء السلف،

فالغاية التي يبتغيها كل حداثي هي إبعاد ما ورثته الأمة، حتى يتسنى لكل أحد فهم أحكام الشريعة وفق ما يمليه عليه العصر وتطوراته، فهي دعوى مقصودة للفوضى الفكرية، التي تسمى عندهم بالحرية الفكرية.

ووجب حسب رأيهم التعامل مع القرآن من خلال إعادة قراءة النص وبإنتاج نص جديد إنتاجا يوافق فكرية القارئ، واتجاهاته بصرف النظر عن دلالات النص الحقيقية، وذلك عن طريق تأويل النص[23].

يقول الشرفي: "ولئن كانت منظومة العلوم الإسلامية منظومة متكاملة تستجيب لظروف المجتمعات القديمة وقيمها، فإنه لا مناص من إعادة بنائها على أسس جديدة ملائمة لظروف العصر وقيمه"[24].

ويعتمد الحداثيون في تفسير مصادر الإسلام النظريات الغربية التي تقوم على الأسس المادية، فالمطلوب في الحداثة كما يقول حسن حنفي أن يقع الانتقال من العقل إلى الطبيعة، ومن الروح إلى المادة، ومن الله إلى العالم، ومن النفس إلى البدن، ومن وحدة العقيدة إلى وحدة السلوك، ومن العقيدة إلى الثورة[25].

وكل ما تنتجه القراءة الحداثية يجب أن يتلاءم مع أحكام العقل، وكذا مع المصالح، يقول: "كما يؤول النقل لصالح العقل في حالة التعارض، كذلك يؤول النقل لصالح المصلحة في حال التعارض"[26].

والحداثة في تعاملها مع النصوص تستدعي التاريخية ويقصد بها أن المعاني والأحكام التي تحملها النصوص، يتجاوزها الواقع الذي تطور، فالأحكام صالحة لتاريخ نزولها فقط، والتطور التاريخي والمتغيرات جعلتها غير صالحة، فالتاريخية كفكرة جاءت لإقصاء آراء السابقين واستبعاد ما فهموه.

والمستشرقون أول من نشر فكرة تاريخية النص القرآني[27]، وما ذلك إلا لضرب المسلمات والثوابت التي لا يدخلها الشك والريبة، وزعزعة القيم وأحكام القرآن والسنة.

ولقد قلدهم الحداثيون في مسألة التاريخية، فلا تجدهم يجادلون في المتشابهات التي يتسع فيها المجال للتأويلات، ولكن في الأصول والمحكمات الثابتة.

وأصحاب الاتجاه الحداثي تقوم دراساتهم على المناهج التي توافق روح العصر لتبرير الطعن في التراث الإسلامي خاصة أحكام الشريعة ومصادرها، فكل ما يخالف أفكارهم التي توافق روح العصر وجب نقده، إما بالقول بعدم الثبوت، أو بوجوب إعادة قراءته بمناهج العصر ليتلاءم في مدلوله مع أفكارهم. والناظر في أعمال أصحاب هذا الاتجاه يجدها تركز على السنة النبوية وما تعلق بها من موضوعات، ولا تكاد تجد حداثيا إلا وتعرض لذلك.

فتدثر الحداثيون بمناهج: ألسنية وسوسيولوجية، و تاريخية، وانثروبولوجية مما هو مستعمل لدى الغرب لدراسة التراث، لكن الحقيقة أن المضامين في دراسة الحداثيين والمستشرقين للإسلام كانت متطابقة إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى الاتفاق الحاصل في الموقف والهدف من دراسة التراث، فأهداف الدراسات الاستشراقية والدراسات الحداثية تتفق في محاولة التشكيك في أصول وثوابت الأمة، وإن كان بعض المستشرقين قد دفعهم حب الاستطلاع - ولو أن ذلك نادر- إلى اعتماد المنهج العلمي النزيه.

وفي الدراسات المتعلقة بالسنة اتفقت كلمة المستشرقين والحداثيين على التشكيك في حجية السنة وحفظها، وفي الأحاديث الصحيحة وثبوتها، ولذلك تبادل كتّاب الفريقين الثناء على كل نقد وجه للحديث وللمحدثين.

فالعلاقة بين الاستشراق والحداثة التي تبناها بعض المثقفين العرب واضحة، ذلك أن الحداثيين انصبت جهودهم على التصدي لما تصدى له المستشرقون، ولذلك اتبعوا المنهج نفسه رغم عدم التصريح بذلك.

ورغم كل ذلك وجب التنبيه إلى أن المستشرقين كانت لهم جهودا في خدمة التراث الإسلامي، وذلك من خلال نشره، وإخراج المخطوط إلى الطباعة الحديثة، في حين نجد الحداثيين يحاربون التراث الإسلامي.

المصادر الاستشراقية وموقف الحداثيين من نقدها:

للمستشرقين أعمال متنوعة حول التراث الإسلامي[28]، وفي مختلف الفنون، وكان لهم اهتمام خاص بالسنة النبوية، حيث عملوا على نشر المخطوط من كتب الحديث كصحيح الإمام البخاري، فنشر المستشرق الألماني كريل (Krehl) (المتوفى:1901م) الأجزاء الثلاثة الأولى منه بين سنة: 1862، وسنة 1868م، ثم أكمل المستشرق الهولندي تيودور فيلم جان جوينبول (Theodore Wilhelm Jean Juynboll) الجزء الرابع سنة 1908م.

كما اهتم المستشرقون بوضع الفهارس لكتب السنة لتسهيل التعامل معها، والمعجم المفهرس الذي وضعه المستشرق الهولندي أرند جان فنسنك (Arend Jan Wensinck) ومن معه في جامعة ليدن بهولندا خير دليل على ذلك.

ولم يكتف المستشرقون بنشر كتب السنة وفهرستها فقط، بل قاموا ببحوث متنوعة حولها، حيث نال صحيح البخاري النصيب الأكبر من اهتمامهم، وممن قام بأبحاث عن صحيح البخاري :المستشرق الألماني أوسكار ريشير (Oskar Rescher) ،وكذا يوهان فوك (Johann Fück)،وكذا المستشرق الهولندي بيتر دي يونغ (Pieter de Yong).واهتم بعض المستشرقين بدراسة بعض الأعلام من المحدثين، كدراسة جولد تسيهر عن الإمام البخاري، وله أيضا كتاب "دراسات محمدية "تكلم فيه عن الفرق بين الحديث والسنة، وعن الوضع في الحديث ودور الأوضاع السياسية فيه، وعن تدوين الحديث، فكان هذا الكتاب عمدة للطاعنين في السنة، وللمستشرق الألماني فوك دراسة عن المحدثين في الإسلام، وللمستشرق البريطاني ألفريد جيوم (Alfred Guillaume) دراسة بعنوان "مدخل إلى علم الحديث"، ولتوماس روبنسون (Thomas Robinson) أكثر من بحث حول الإسناد، وعلم الحديث، وللمستشرق جوينبول عدّة دراسة حول السنة، أهمها:

- توثيق الأحاديث النبوية: مناقشات في مصر الحاضرة.

The authenticity of the tradition literature, Discussions in modern Egypt.

- الأحاديث النبوية :دراسات في تاريخ السنة وبواكير التأليف في الحديث.

Muslim Tradition: Studies in Chronology, Provenance, and Authorship of Early hadith

- دراسات في أصول الحديث الإسلامي واستعمالاته.

Studies on the Origins and Uses of Islamic Hadith

وإلى جانب هذه البحوث قام بعض المستشرقين بترجمة بعض كتب السنة، كترجمة صحيح البخاري من قبل المستشرق الفرنسي وليم مارسيه (William Marçais)، بالاشتراك مع أوكتاف هوداس (Octave Houdas).

وتعد دائرة المعارف الإسلامية المرجع الأساسي لفكر المستشرقين المعاصرين، وقد حررها عدد من كبار المستشرقين، تحت رعاية عدة مجامع علمية غربية، وتحوي بحوثها خلاصة ما توصل إليه الفكر الإستشراقي الحديث من نتائج وآراء في مختلف الموضوعات الإسلامية، وصدرت طبعتها الأولى بين سنتي: 1913 و1934م.

وكاتب مادة الحديث في دائرة المعارف هو المستشرق جوينبول الذي سبق ذكر بعض أعماله، والذي نجده في كتابه: "توثيق الأحاديث النبوية: مناقشات في مصر الحاضرة" الذي صدر سنة 1969م، يمدح أحمد أمين، وأبي رية، ويذم مصطفى السباعي، والمعلمي.

وقد أشار أكثر من واحد إلى خطورتها، لما شابها من الإخلال بالأمانة العلمية، وتحريف النصوص، وبترها، والانتقاء غير العلمي للمصادر، وكذا انتقاء الضعيف والشاذ من الآراء والروايات، والنصوص، إلى جانب إهمال الأدلة المخالفة لآرائهم واستنتاجاتهم، كما تجد التعميم للأحكام، وبناء النتائج على المقدمات الفاسدة.

كما ردّ كبار أهل العلم في ثنايا ما ألفوه على ما ورد في دائرة المعارف، كالشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله (المتوفى:1958م)، وقد أفرد بعض المعاصرين كتبا للرد على الشبهات والطعون الواردة فيها كالدكتور محمد مصطفى الأعظمي رحمه الله (المتوفى:2017م) في رسالته: "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، وكتابه: "دراسة نقدية لكتاب أصول الشريعة المحمدية للمستشرق شاخت".

لكن الحداثيين لم يهتموا بهذه الردود رغم صدورها من مؤسسات أوروبية أكاديمية كردود محمد مصطفى الأعظمي في قضية التدوين، في كتابه: "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، وهو رسالة دكتوراه من جامعة كامبردج. وما ذلك إلا لمخالفته للمستشرقين والقناعات التي تبناها هؤلاء، وهذا يدل على أن الموضوعية والعلمية التي يدعون إليها ليست إلا مجرد دعاية لأعمالهم والطعن في أعمال غيرهم.

والمستشرقون ومن تبعهم يعتبرون كل ما صدر عنهم هو القول الفصل أما ما صدر عن غيرهم فهو يفتقد للمنهج العلمي، ويعتمد على العاطفة في الأحكام، والإسلام في نظر جمهور المستشرقين ظاهرة جماهيرية مخيفة غير عقلانية[29] و كتّابه المدافعين عنه لا يعتمدون - في رأيهم- المناهج العلمية، لذلك لا يجب الاعتداد بها بتاتا.

ويجدر التنبيه إلى أن بعض المستشرقين لم يتقبل بعض الأفكار الغربية تجاه الحديث النبوي، كردّ "إميل درمنغم" (Emile Dermenghem) على" هنري لامنس" (Henri Lammens) الذي نعته بعضهم بالمؤرخ الكذاب، الذي يرى أن الحديث إذا وافق آية قرآنية فإنه موضوع ومدسوس، فلا يوثق في الرواية ولا يعتمد عليها.

إن كتّاب الحداثة لم يعيروا أي اهتمام للنقد الموجه لأعمال المستشرقين سواء كانت كتبا، أو دراسات أكاديمية [30]، أو أعمال مؤتمرات ،ويُبدون الاستهانة بذلك، لأن كل ذلك -في رأيهم- لم يكن تحت مظلة الفهم الصحيح المستنير للإسلام.

وحتى ما قام به بعض الحداثيين العرب -المقيمين في أمريكا خاصة- من ردّ على المستشرقين مثل إدوارد سعيد، ووائل حلاق، لم تلق اهتماما من الحداثيين، فقد اهتم وائل حلاق بنقد مدرسة "شاخت"، وإن كان أيضا قد نقد الأصوليين في العالم الإسلامي لعدم مواكبتهم للحداثة.

وإن كان الحداثيون لم يتعرضوا لنقد الاستشراق، فقد اهتموا بنقد بعضهم البعض، ومن ذلك الانتقاد الذي وجهه علي حرب للحداثيين، حيث يقول: "فالحداثيون على اختلاف منطلقاتهم اخفقوا في تطوير العناوين والمفاهيم التي تداولوها طوال عقود حول التقدم والاستنارة والحرية والعقلانية والحداثة... بقدر ما مارسوا طقوس العبارة والتأليه للشعارات والأسماء والنصوص"[31]. ونجد جورج طرابيشي مثلا ينتقد النزعة التعظيمية لحسن حنفي[32]، التي يرى أنها أثرت سلبا على ما يكتبه.

أهم المسائل التي تبع فيها الحداثيون المستشرقين:

انصبت جهود المستشرقين على التشكيك في حجية السنة، والطعن في الأحاديث الصحيحة، وحشدوا لذلك ما زعموا أنه أدلة على ما ذهبوا إليه، وقد تبعهم في ذلك الحداثيون، ومن المسائل التي اهتم بها كل من الفريقين، وتطابقت مواقفهم فيها:

مفهوم السنة:

يقصد بالسنة عند المحدثين: ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية أو خُلقية قبل البعثة وبعدها، وهي مرادفة بذلك للحديث.

ولما كان قصد المستشرقين أن يطعنوا في حجية السنة، لم يقبلوا التعريف السابق، وأتوا بمفهوم يخدم ذلك القصد، يقول إجناس جولد تسيهر (Ignaz Gold Ziher): السنة: "هي جوهر العادات وتفكير الأمة الإسلامية قديمًا"[33]. وأشار إلى أنها نتيجة لتطور المسلمين.

وأما جوزيف شاخت (Joseph Schacht) فيقول: "إن الأحاديث ليست هي السنة بل هي تدوين السنة بالوثائق"[34].

وذهب كاتب مادة الحديث في دائرة المعارف أن السنة تمثل آراء اعتنقها أصحاب النفوذ في القرون الأولى بعد وفاة النبي ﷺ ونسبت إليه[35].

فالسنة عند المستشرقين هي جوهر العادات والتقاليد الموروثة، والسنة غير الحديث، وهذا المفهوم كما هو واضح القصد منه جعل السنة ليس من الوحي، وليست دليلا شرعيا، فهي نتاج بشري تطور لظروف سياسية، وبسبب تطور المجتمع الإسلامي.

ولم يبتعد الحداثيون عن هذا المفهوم، فهي عند شحرور: النمط والطريقة والعادة والمثال[36]، وذهب حمادي ذويب إلى أنها: "العادة المتبعة في المجتمع المحلي"[37].

وأضاف الحداثيون تبعا لذلك شيئا لم يذكره المستشرقون ـ حسب اطلاعي-، وهو التفريق بين النبي والرسول فيما يصدر عنه، وفائدة هذا التفريق، زعمهم بأننا معنيون بما ورد عن الرسول دون النبي كما ذهب إلى ذلك أحمد صبحي منصور، ومحمد شحرور، وجمال البنا[38].

وقد كتب محمد شحرور كتابا في تأصيل هذا الفرق وبيان ثمرته سمّاه: "السنة الرسولية والسنة المحمدية"، فذكر أن الخلط بين النبوة والرسالة هو الذي أدى إلى المفهوم الخاطئ للسنة، وأدى إلى القول بحجيتها، ونبه إلى خطأ الشافعي في ذلك ومن تبعه [39].

والطاعة حسب شحرور في السنة الرسولية لا السنة النبوية، ومجال الأسوة في الأولى، أما الثانية فهي للعبرة إن كانت من القصص المحمدي الوارد في التنزيل، والباقي ينطبق عليه قاعدة تغير الأحكام بتغير الأزمان[40]، أي لا قيمة له.

فجعل طاعة النبي في مقام الرسالة دون مقام النبوة، ومقام الرسالة يكون في ما تلقاه من قرآن، أما غير ذلك فطاعته في حياته فقط، لا يتابع النبي في تقييد الحلال وإطلاقه، وما ورد عنه كقائد عسكري، أو قاض، وكذا فيما ورد من إجابات عن أسئلة، فهذا كله تتغير فيه الأحكام بتغير الأزمان[41].

وإلى مثل ذلك ذهب جمال البنا حيث يقول: "ولو أخذ بهذا لفصل ما بين السنة والحديث...كما أن الزعم أن السنة قولية تخالف طبيعة الكلمة، فلا تكون السنة قولية أبدا، لأنها بطبيعتها عملية وفعلية"[42].

ومتابعا لهذه الفكرة أيضا كتب عدنان الرفاعي: "محطات في سبيل الحكمة: الفارق بين السنة الشريفة وروايات الأحاديث"، وإلى هذا التفريق بين الحديث والسنة يذهب عبد المجيد الشرفي[43].

إن من يتمعن فيما يتعلق بمفهوم السنة عند المستشرقين والحداثيين، يفهم منه دون شك أن مقصدهم القول أن السنة النبوية ليست حجة، وليست من مصادر التشريع.

حجية السنة:

إلى جانب اعتماد مفهوم معين للسنة للطعن في حجيتها كما سبق، والقول بأنها نتاج لتطور المجتمع وحاجاته بعد وفاة النبي ﷺ، أي أنها ليست من فعل النبي ﷺ أو قوله، فهي ليست حجة، مثل ما ذهب إليه المستشرق روبسون الذي يعتبر أن عدّ السنة مصدرا للتشريع كان متأخرا، فبعد ظهور المشاكل في الدولة الإسلامية، جاءت السنة لإعطاء الحلول[44].

ويذهب الحداثيون إلى أن أول من جعل السنة مصدرا للتشريع الإمام الشافعي، ولم تعرف قبل ذلك على أنها حجة في الشرع.

وألفوا لتقرير هذه الفكرة كتبا كاملة، كفعل نصر حامد أبو زيد في كتابه "الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية"، وزكريا أوزون في: "جناية الشافعي: تخليص الأمة من فقه الأئمة".

ويقول حمادي ذويب عن ذلك: "إن تأسيس السنة أصلا ثانيا من أصول الفقه بعد القرآن مثّل في الأثر التأسيسي لعلم أصول الفقه وهو رسالة الشافعي الذي تركّزت عليه أهم مباحث هذا التأليف لكن تأسيس المنزلة الأصولية للسنة لم يكن بمعزل عن مواقف الإنكار التي همّشتها المدونة الأصولية أو أقصتها..."[45].

وينكر أصحاب الاتجاه الحداثي أن تكون السنة وحيا، أو مصدرا للتشريع مثل القرآن الكريم، وأدى القول بذلك إلى القول بعدم حجيتها، وتجدهم يتأولون كل آية في حجية السنة، ويضعفون كل حديث يدل على حجيتها.

وقد سبق إيراد كلام جمال البنا في التفريق بين السنة العملية والسنة القولية ومراده من ذلك نفي الاحتجاج بها[46].

وهذا رأي جمع من الحداثيين، وبعض من يسمي نفسه قرآنيا، مثل: محمد توفيق صدقي في بحثه "الإسلام هو القرآن وحده"، ومحمود أبو رية في "أضواء على السنة المحمدية"، وأحمد أمين في "فجر الإسلام"، وحسن حنفي في "من العقيدة إلى الثورة"، ومحمد سعيد العشماوي في "حقيقة الحجاب وحجية الحديث"، ومحمد شحرور في "السنة الرسولية والسنة النبوية"، وغيرهم[47].

الوضع في الحديث:

إن وجود أحاديث موضوعة لا ينكره علماء الحديث، والسنة نفسها تحمل ما يشير إلى وقوع الوضع فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:" سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم"[48]. ولذلك حارب أهل الحديث الوضع، بذكر الكذابين في كتب الرجال، وقعدوا القواعد في معرفة الموضوع بالنظر إلى السند والمتن، وجمعوا ما علموه موضوعا في كتب خاصة سموها: "الموضوعات".

فأهل الحديث لا ينكرون وجود الوضع في الحديث، وقد عرفوا أسبابه وظروف ظهوره، وكتب علوم الحديث لا تخلوا من ذكر الحديث الموضوع وكل ما يتعلق به، لكن المستشرقين والحداثيين يخوضون في هذا الموضوع لأغراض تختلف عن أغراض المحدثين، الذين يقصدون التحذير من الحديث المكذوب، أما هؤلاء فيهدفون إلى القول بأن السنة أغلبها موضوع، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها في التشريع. واعتمدوا التهويل وبالغوا[49] في ذكر الوضع، وجعلوا السياسة، والعصبية القبلية والدينية السبب الرئيسي في الوضع.

فجعلوا الأحاديث الواردة في فضائل الشام كلها موضوعة وللسياسة الأموية دور في تشجيع ذلك، وكل ما ورد في ذم غير المسلمين موضوع بسبب العصبية حيث يذهب جولد تسيهر إلى أن العصبية ضد

غير المسلمين من أهل الذمة وخاصة اليهود لها دور كبير في الوضع[50]، متناسيا أن هذه الأحاديث حكم عليها المحدثون بالوضع، ومتناسيا ما ورد لصالح أهل الذمة.

والوضع في الحديث يرجع حسب رأي المستشرقين والحداثيين إلى القرن الأول أي في عصر الصحابة، قال جولد تسيهر: "ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول أو من عمل رجال الإسلام القدامى"[51].

فالوضع حسب رأيهم من أهم أسباب التضخم في الرواية، فمن خمسمائة حديث وصل إلى مليون حديث عند الإمام أحمد، وستمائة ألف حديث عند البخاري[52].

ومن غرائب المبالغات في هذا الموضوع جعل شحرور الإدراج[53] مرادفا للوضع، وذكر أن المحدثين أطلقوا اسم الإدراج في تخريجة مضحكة وخطيرة في آن معا هربا من تسمية صاحبه كذبا[54].

ومن إسفافه في هذا الموضوع أيضا قوله أن الروايات الواردة في سن عائشة رضي الله عنها عند زواجها من النبي ﷺ من وضع الفقهاء لإشباع شذوذهم بالتعدي على الأطفال[55].

ومن أسوأ المبالغة والتهويل في موضوع الكذب في الرواية ما زعمه أبو القاسم حاج حمد من أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها افتري عليها ما يزيد على ستة آلاف حديث[56].

ومنهجهم في التهويل سرى أيضا على الإسرائيليات، فقد حكم الحداثيون على كل ما روي عن كعب الأحبار، ووهب بن منبه وأمثالهما من مسلمة أهل الكتاب بالوضع.

ويرى عبد المجيد الشرفي أن الإسرائيليات يعسر التخلص منها ما لم توظف المعرفة التاريخية الحديثة على الوجه الأمثل[57].

وجمع جمال البنا الآراء كلها فيمن تسبب في الوضع، حيث يقول: "وبالإضافة إلى هذه المجموعات: مجموعات قصاص معاوية، ومجموعة الوعاظ الصالحين، ومجموعة الكائدين للإسلام من منافقين قدامى أو يهود كانت كلها تصب في تيار الوضع"[58].

ومما ركّز عليه المستشرقون والحداثيون قضية تدوين الحديث وربطوها بما سموه ظاهرة الوضع فتأكيدهم على تأخر التدوين الغرض منه الطعن في السنة[59]، والتشكيك في ثبوتها، وأن النهي عن الكتابة دليل على عدم الحجية[60]، ويجعلون عدم جمع الحديث دليلا على الوضع وعدم الحجية[61].

يقول الشرفي عن تأخر التدوين: "انظر كذلك في المصدر نفسه[62] النقد المنهجي الإيبستيمولوجي العابق حداثة الذي وجهوه إلى رواية الحديث، وتأكيدهم بالخصوص على أن طول المدة الفاصلة بين أقوال الرسول وروايتها يوجب القدح في هذه الأخبار"[63].

والمنصفين الملتزمين بالمنهج العلمي يؤكدون ودون أدنى شك على أن التدوين مر بأربع مراحل: مرحلة الكتابة زمن النبي ﷺ وحتى سنة 70 هـ، ومرحلة التدوين من سنة 70هـ إلى غاية 120هـ، ومرحلة التصنيف من 120هـ إلى غاية 150هـ، ومرحلة الموسوعات الحديثية من 150هـ.

الطعن في رواة الحديث:

كثر القول في رواة الأحاديث النبوية في كتابات المستشرقين، ووضعوا مجموعة من هؤلاء الرواة الثقات موضع الشبهة والتشكيك، وحتى الصحابة لم يسلم جانبهم من المطاعن، وقد تم تصوير الصحابة رضي الله عنهم على أنهم مغفلين خرافيين يتلاعب بهم كما زعم جولد تسيهر، وأخذ بذلك أبو رية وغيره[64]. أما عدالة الصحابة فلا يعترفون بها، ويزعم شحرور أنها سيف مسلط على رقاب الناس لمنع الاجتهاد والتفكير[65].

ومن أبواب التي ولجها المستشرقون والحداثيون للطعن في رواة الحديث اعتبار رواياتهم متأثرة بالأحوال السياسية أو الاقتصادية التي كانوا يعيشون فيها، ومن هؤلاء الرواة الصحابي أبو هريرة رضي الله عنه، فهو أكثر الصحابة تعرضا للطعن فيه[66]، فخصّه محمود أبو رية بكتاب سمّاه: "شيخ المضيرة أبو هريرة". كما أن التابعين لم يسلموا من الطعن خاصة المكثرين من الرواية كالإمام الزهري رحمه الله، وطعنوا في أئمة الحديث ونال الإمام الشافعي والإمام البخاري النصيب الأكبر من طعنهم، كفعل زكريا أوزون في "جناية الشافعي: تخليص الأمة من فقه الأئمة"[67]، وكتابه الآخر الذي سماه: "جناية البخاري: إنقاذ الدين من إمام المحدثين".

ولم يسلم أحد من المحدثين من جمال البنا ولمزه في كتابه: جناية قبيلة حدثنا"، جامعا ـ كعادته ـ أقوال كل من سبقه، فجهود المحدثين التي بذلوها في خدمة الإسلام ليست –حسب رأيه- إلا تشويها للدين لذلك عدّها جناية.

دعوى التعارض في الأحاديث:

ومن الطعن في نصوص السنة، للقول بعدم حجيتها كدليل شرعي أعاد المستشرقون شبهة قديمة لاكها بعض المعتزلة من قبل، وهي دعوى تعارض الأحاديث، وهذا من أجل التشكيك في ثبوتها، وأن الوضع قد طغى على أغلب ما نقل، وأن منهج المحدثين في التصحيح يقوم على أسس غير دقيقة و لذلك حصل التعارض.

يقول جولد تسيهر مشيرا إلى التعارض الحاصل في الروايات: "إنه لا توجد مسألة خلافية سياسية أو اعتقادية إلا ولها اعتماد على جملة من الأحاديث ذات الإسناد القوي"[68]. وهو هنا لا يميز بين صحيح الروايات وضعيفها وموضوعها، لأن التعارض الحقيقي بين الروايات الصحيحة منتف إلا في حال النسخ، وهذا المسلك الذي فرح بعض المستشرقين بوجود أمثلة له في كتب المتقدمين ممن ردّ شبهة التعارض كتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة وغيره، فرح به أيضا بعض الحداثيين، وأخذ أمثلة التعارض من الكتب التي ردّته، ولذلك لا تكاد تجد طعنا منهم في السنة إلا يذكر تعارض الأحاديث الواردة في كتابة الحديث، وبمنهج يصل إلى النتيجة المقصودة في دراساتهم وهي عدم حجية السنة، تكون أحاديث النهي عن كتابة الحديث هي الصحيحة، وما خالفها أحاديث باطلة[69]، وللتعامل مع هذا التعارض المزعوم جعلوا الأحاديث خاضعة لرقابة القرآن، وبسبب وجود التناقض الكبير بين كتاب الله والأحاديث من جهة، والأحاديث بعضها مع بعض من جهة أخرى[70]على حد زعمهم، طعنوا في حجية السنة، وكأن علماء الأمة لم يتنبهوا لذلك، فالتعارض الظاهري له علم يدرسه، وهو: علم مختلف الحديث، الذي تضمن مسالك دفع التعارض، ولكن المستشرقين والحداثيين كعادتهم يذكرون ما يخدم فكرتهم دون أدنى إشارة لما ينقضها، كما سبق في مسألة الوضع في الحديث.

الطعن في منهج المحدثين في النقد[71]:

اجتمعت كلمة المستشرقين والحداثيين على أن منهج النقد عند المحدثين عقيم لم يف بالغرض العلمي اللازم في نقد الروايات، لأنه يعتمد النقد الخارجي دون النقد الداخلي، أو يهتم بنقد الأسانيد دون المتون[72].

والأسانيد حسب رأيهم لا طائل منها لأنها مركبة وليست صحيحة، يقول شاخت: "إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي، ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث، وكانت الأسانيد لا تجد أدنى اعتناء، وأي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد"[73].

ولذلك يرى أن عمل المحدثين النقدي غير مقصود بل الغرض منه هو التمويه فقط، يقول: "ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه"[74].

ويقول جولد تسيهر: "نقد الأحاديث عند المسلمين قد غلب عليه الجانب الشكلي منذ البداية فالقوالب الجاهزة هي التي يحكم بواسطتها على الحديث بالصحة أو بغيرها، وهكذا لا يخضع للنقد إلا الشكل الخارجي للحديث"، ويقول المستشرق الإيطالي كايتاني: "كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه"[75].

ويقول أيضًا: "إن المحدثين والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كل نقد للنص، إذ يرونه احتقارًا لمشهوري الصحابة، وقحة ثقيلة الخطر على الكيان الإسلامي"[76].

ومن التناقضات العجيبة جعلهم التاريخ متأثرا بالحديث في السند، وأحيانا يجعلون الحديث متأثر بالسند كما هو الحال عند هاملتون جب[77].

وقد ذهب الحداثيون تبعا للمستشرقين إلى أن منهج المحدثين اتسم بالقصور في تمحيص متون الأحاديث[78]، فلا حاجة في رأيهم، لعلوم الحديث، فالمعيار الوحيد لقبول أو ردّ الرواية هو موافقة القرآن ومخالفته[79]، وكذا موافقة العقل أو مخالفته، وليس النظر وفق منهج المحدثين.

ولذلك تجدهم يطعنون في صحيح البخاري بأن فيه أحاديث كثيرة موضوعة، فقد زعم جمال البنا أنه في نقد أحاديث البخاري ومسلم استخرج 635 حديثا لا يصح، وأشار إلى إمكانية الوصول بالعدد إلى ألف حديث، وذلك في كتاب سماه: "تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تـُلزِم".

وكثر الافتراء على البخاري رحمه الله في هذا العصر، فكتب زكريا أوزون: "جناية البخاري، إنقاذ الدين من أئمة المحدثين" أورد فيه عددا من الأحاديث المخرجة في صحيح البخاري، وادعى أنها متناقضة فيما بينها وأنها مناقضة للقرآن، والغرض عنده كما يقول: "إعمال العقل والتخلص من أوهام النقل"[80]. وكتب سامر إسلامبولي: "تحرير العقل من النقل، قراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم".

فالواجب عندهم عدم الاعتماد على منهج المحدثين في التصحيح والتعليل، وبدلا من ذلك يمكن ردّ الأحاديث لمجرد مخالفتها لقيم العصر، والفكر التنويري الذي أملته الحضارة الغربية، إلى جانب مناهج النقد التي ابتكرها المستشرقون ،والتي تخالف ـ دون شك- المنهج النقدي الدقيق الذي سلكه علماء الحديث، فهذا عبد المجيد الشرفي يقول بوجوب عرض الحديث على محك النقد المستنير بتوجيهات الرسالة، بعيدا عن التقديس وحرفية النصوص[81]، ورغم ما يحمله كلامه من تلبيس، لكن واقع الممارسة عنده خلاف هذا الكلام ،فليس لنقد الروايات عنده وعند أصحاب هذا الاتجاه ضابط، فأحكامهم على الرواة يعتمدون في تحصيلها على من لا يوثق في أحكامه كالاعتماد على الزمخشري، وابن أبي الحديد، وأبي الفرج الأصفهاني ومن في حكمهم ممن لا علاقة لهم بعلم الرواية، بل لم يدع أحد منهم أنه من النقاد.

وتجدهم يعتمدون قواعد سطحية لم يقل بها أحد من قبل، فلمجرد عدم معرفة أحد العلماء بالحديث، أو عدم ذكره له تجعل المستشرقين يحكمون عليه بالوضع، وقد تبع الحداثيون في هذا النهج، فالشرفي لمجرد عدم معرفة الشافعي بحديث حكم عليه بالوضع[82]. ويمكن الحكم على روايات بالصحة دون ذكر السند، لأنها كتبت بعد قرن واحد من الأحداث كما يقول هاملتون جب، وما ذلك إلا لأنها تخدم الفكرة التي يريدها. وجعل روايات معينة تخدم فكرة معينة ليست آحاد وإنما هي روايات أخذت بالتواتر عن الثقات العدول[83]. ويحاولون تقوية الروايات الواهية، مثل روايات الواقدي عندما تصب في مصلحتهم[84].

ومن عجيب منهجهم في النقد، أن التواتر لا يحمل معنى الثبوت، ولذلك حكموا على حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[85] بالوضع، ويقول عبد المجيد الشرفي أن التواتر نفسه لا يعني سوى أن خبرا ما منتشر بين الناس في فترة معينة، لكن انتشاره لا يعني صحته[86].

وبالمقابل تجدهم يعتمدون على الروايات المكذوبة، وعلى الحكايات المعضلة التي لا تعرف أسانيدها[87] يقول أبو شهبة في ردّه على أبي رية: "ومن عجيب أمر هذا المؤلف أنه يستشهد بأحاديث موضوعة ما دامت تساعده على ما يريد ويهوى من آراء"[88].

إن الطعن في منهج النقد عند المحدثين القصد منه الطعن في كتب السنة عامة والصحيحين خاصة، فكل الأحكام المتعلقة بالرواة والرواية الصادرة من أئمة الحديث لا قيمة لها - حسب رأيهم- لأنها لا تتميز بالمنهج العلمي الذي يعترف به هؤلاء، فالنقد العلمي عندهم هو ما وافق روح العصر فقط، فكل رواية مخالفة لذلك وجب ردّها بكل بساطة.

الأحاديث التي طعن فيها الحداثيون والمستشرقون:

في توظيفهم للعقل استشكل المستشرقون والحداثيون الأحاديث الصحيحة وردّوها، يقول حمادي ذويب: "انجر عن تصدع المنظومة الأصولية ظهور مواقف حديثة توجهت بالنقد والتحليل والتفكيك للسنة عموما أو لبعض عناصرها، وأدى ذلك إلى إنكار بعض الأحاديث التي لا تطابق مقتضيات العقل الحديث ومكتسبات العلوم الصحيحة أو الإنسانية مثل حديث الذباب"[89].

وقد كان تركيزهم على أحاديث الغيبيات، ذلك أنهم لا يرون السنة وحيا، وكذا ما ورد في معجزات النبي ﷺ، فالأحاديث المتعلقة بالغيب كلها مرفوضة[90] عندهم.

وهذا الموقف هو ما قرره كبار المستشرقين كجولد تسيهر حيث يقول: "وقد فطن النقادة المسلمون أحيانا إلى الأخطاء التاريخية في الحديث، ولكنهم إذا كانوا قد كرهوا رفض الأحاديث المعتمدة رسميا بسبب ما يحول دون ذلك من عقبات جوهرية، فقد وجدوا مع ذلك في سهولة طريقة لإقرارها واعتمادها، وهي أنه يجوز أن تتنبأ الأحاديث القديمة بالحوادث التالية، وتسبق إلى الإخبار بوقوعها في المستقبل"[91]. وقد أعطى جولد تسيهر أهمية كبيرة للأحاديث السياسية، فجعلها كلها مختلقة، ولم يكتف بذلك فجعل حديث: "إنما الأعمال بالنيات"[92] من الأحاديث الموضوعة، وأشار إلى التباين في متونه.

ومن الأحاديث التي ردّها الحداثيون: النزول، الرؤية، موسى والملك، سحر النبي ﷺ، الجساسة، عذاب القبر، الشفاعة، الإسراء...كل ذلك بدعوى منافاتها للعقل والعلم والحس، وبدعوى تعارضها مع القرآن الكريم.

وتملقا للغرب وإرضاء له ردوا ما ورد في الجزية: كما ذهب إليه: إسماعيل منصور، وتبعه في ذلك جمال البنا، وضعفوا حديث: "أمرت أن أقاتل الناس..."، كما هو الحال عند جمال البنا، وأحمد صبحي منصور، حتى قالوا أن هناك مائتي رواية لهذا الحديث لا تخلو رواية من مقال[93].

وأنكروا حد الردة، بدعوى عدم إخراج الإمام مسلم للحديث، رغم إخراج البخاري له، وقالوا أن الأحاديث الواردة فيها تحتاج إلى تأويل مثل ذهب إليه عبد المتعال الصعيدي في كتابه "الحرية الدينية في الإسلام" الذي نشره سنة 1955م.

وأنكروا أحاديث الحدود بدعاوى مختلفة، كمخالفة القرآن، لعدم ذكرها فيه، وأنها تخالف أصول الإسلام كما يقول حاج حمد:" مخالفة شرعة رفع الإصر والأغلال"[94]، وإلى ذلك ذهب أيضا شحرور[95].

كما ردّوا الروايات التفسيرية أو التفسير النبوي، وكذا روايات أسباب النزول. يقول شحرور أن النبي ﷺ لم يفسر القرآن إطلاقا، ولو فسره لقضى على نبوته وعالميته وخاتميته بنفسه[96].

واتفق الحداثيون على ردّ كل ما ورد في الحجاب، بدعوى عدم وجود ذكر له في القرآن الكريم، وذلك بتأوّل آية الحجاب، حيث قال الشرفي أن المقصود ليس اللباس، وإنما العفاف، وقال أن تعدد الزوجات إنما أبيح بسبب الخوف من عدم القسط في اليتامى وخصوصية الظرف الذي يكتنفه[97].

عدم الاعتماد على المصادر الأصيلة في دراساتهم:

مما يشترك فيه كل من المستشرقين والحداثيين عدم الاعتماد على المصادر الأصيلة، فتجد مثلا جولد تسيهر يعتمد على كتاب الأغاني في الطعن في الأمويين[98]، وقد اعتمد على كتب المستشرقين السابقين له، ومن عاصره منهم، وعلى مجلات المستشرقين، وأعمال مؤتمراتهم[99].

وتجد مثلا المستشرق هاملتون جب (Hamilton A.R.Gibb) في دراسته للتاريخ الإسلامي يعتمد على تسعة عشر مؤلفا أوروبيا مهملا المصادر الأساسية الإسلامية[100]. وفي كتابه "دراسات في حضارة الإسلام" اعتمد كتب: جولد تسيهر، وكرومر، وكراتشكوفسكي، ومرغليوث، وسوفاجيه، ولامنس، وماسنيون، وبروكلمان، كما اعتمد على كتب العرب النصارى مثل: جورجي زيدان، والأب لويس شيخو، وأمين الريحاني، وغيرهم.

وتجد الحداثيين ينقلون الحديث الذي في كتب السنة المتداولة عن مؤلف معاصر، وما ذلك إلا لحالة تقليد بعضهم لبعض، وتجدهم شأنهم في ذلك شأن المستشرقين يعتمدون كتب الأدب والتاريخ كالاعتماد على شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، وثمار القلوب للثعالبي، وحياة الحيوان للدميري ونحوها.

وكمثال على مصادر الحداثيين في بحوثهم نجد مثلا عبد المجيد الشرفي، يعتمد على كتب المستشرقين[101]، وعلى أبي رية[102]، وحتى أطروحات تلاميذه، مثل: حمادي ذويب، ومحمد حمزة[103] وغيرهما.

وتجد حمادي ذويب في رسالة أكاديمية يعتمد لإثبات آرائه على أحمد أمين، وأبي رية، والمولوي جراغ علي[104]، كما أكثر النقل عن دائرة المعارف الإسلامية، وعن بروكلمان، وشاخت، وجولد تسيهر، وعن أركون، ونصر حامد أبو زيد، والشرفي، وشحرور وغيرهم.

خاتمة:

مما سبق ذكره يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- أن أصحاب الاتجاه الحداثي يحملون معظم أفكار المستشرقين وآرائهم في كافة المجلات.
- تأثر الحداثيين بالمستشرقين تجلى في المناهج المعتمدة في الدراسات الإسلامية خاصة ما تعلق بالوحي: القرآن والسنة.
- يلاحظ على دراسات الحداثيين للسنة النبوية غياب التحليل العلمي، والموضوعية، حيث كثر في دراساتهم الافتراء والتشويه، رغم الصبغة العلمية المزعومة، شأنهم في ذلك شأن المستشرقين.
- حاول الفريقان التشكيك في حجية السنة، من خلال إعطاء مفهوم جديد لها، كما كان تركيزهم كبيرا على الطعن في رواة السنة، والتعامل مع الوضع في الحديث بمنهج الهويل والمبالغة حتى تتزعزع الثقة في الأحاديث الصحيحة.
- إرضاء للغربيين وإظهارًا بأن هذا الدين مبني على العقل رد الحداثيون الأحاديث الصحيحة، سواء ما تعلق بالعقيدة، أو الأحكام لتقويض دعائم الإسلام، أو التشكيك فيها.

- وفي كل آرائهم لم يعتمد المستشرقون والحداثيون على المصادر الأصيلة، بل على كتب الأدب وما لا تعلق له بالسنة من مصادر موثوقة.
- الغاية التي يبتغيها المستشرقون والحداثيون هي أن تهتز مكانة السنة كأصل من أصول التشريع، وقد ساهم الحداثيون بمتابعتهم للمستشرقين في إحداث حالة ريب وشك لدى بعض المسلمين اتجاه الأحكام.
- ساهمت الدراسات الاستشراقية وكذا الحداثية في زرع الخوف من الإسلام، أو ما يعرف بالإسلاموفوبيا.
- وقد أدت طعون المستشرقين والحداثيين إلى يقظة فكرية إسلامية، وحركة تأليف جيدة في الدفاع عن السنة وتثبيت منزلتها عند المسلمين، ودفع الشبه عنها.

التوصيات:

أحسب بعد هذا أنه من التوصيات للباحثين أن يبحث في الموضع في الجوانب الأخرى كالعقيدة، والقرآن الكريم وعلومه، والفقه وأصوله، والتاريخ حتى يعلم أن الأفكار الشاذة التي يحاول البعض نشرها في الأمة إنما هي - في الغالب- أفكار أعدائها بلسان من ينتسب إليها.

المصادر والمراجع:

- هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام، تحرير: ستانفورد شو، وليم بولك، ترجمة: إحسان عباس، وآخرون، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1979.
- إجناس جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الديانة الإسلامية، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد يوسف موسى وآخرون، دار الرائد العربي، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتاب العربي 1946.
- جمال البنا، السنة ودورها في الفقه الجديد، دار الفكر الإسلامي، القاهرة.
- جمال البنا، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، دعوة الإحياء الإسلامي، القاهرة.
- خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- ترجمة الاستشراق إلى العربية، أشغال ندوة منظمة من قبل مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، 23-24 نوفمبر 2011.
- عبد السلام محمد البكاري، والصديق محمد بوعلام، رؤية نقدية لكتاب "السنة والإصلاح" للدكتور عبد الله العروي، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ/2010م.
- دراسات استشراقية وحضارية، كتاب دوري محكم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز الدراسات الاستشراقية والحضارية، كلية الدعوة بالمدينة المنورة، 1412هـ.
- حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2005م.
- محمد شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، دار الساقي، بيروت، ط1، 2012م.
- محمد شحرور، الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة، الأهالي، دمشق.
- محمد محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، مطبعة الأزهر.
- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الأنوار الكاشفة، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ/1983م.
- حسن حنفي، التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط4، 1412هـ/1992م.
- حسن حنفي، حصاد الزمن الحاضر: إشكالات، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ط1، 2004م.
- أكرم ضياء العمري، موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، د م ن.
- محمد بن حجر القرني، موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام: دراسة تحليلية نقدية، مجلة البيان، ط1، 1434هـ.
- جمال سلطان، جذور الانحراف في الفكر الإسلامي الحديث، مركز الدراسات الإسلامية، بريطانيا، ط1، 1412هـ/1991م.

- ألان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997.
- يوسف شاخت، أصول الفقه، لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية، إبراهيم خورشيد وآخرون، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- مصطفى السباعي، الاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم، دار الوراق، المكتب الإسلامي.
- علي حرب، أزمنة الحداثة الفائقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2005م.
- إبراهيم السكران، التأويل الحداثي للتراث: التقنيات والاستمدادات، دار الحضارة، الرياض، ط1، 1435هـ/2014م.
- جورج طرابيشي، المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي، الريس للكتب والنشر.
- زكريا أوزون، جناية البخاري: إنقاذ الدين من إمام المحدثين، الريس للكتب والنشر، ط1، 2004م.
- محمد بهاء الدين، المستشرقون والحديث النبوي، دار النفائس، عمان، ط1، 1420هـ/1999م.
- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة: دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991م.
- عبد السلام أحمد فيغو، القراءة الحداثية للشريعة الإسلامية ومصادرها: دراسة تحليلية نقدية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط1، 2014م.
- عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2001م.
- طه حسين، في الشعر الجاهلي، د م ن.
- مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط3، 1402هـ/1982م.
- أحمد أنور سيد أحمد الجندي (المتوفى: 1422هـ)، المعارك الأدبية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1983م.
- محمد عبد الرزاق أسود، الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1429هـ/ 2008م.
- نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف، مصر، ط3، 1964م.
- أحمد قوشتي عبد الرحيم، موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي: عرض ونقد، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، ط1، 1437هـ/2016م.
- محمد أبو القاسم حاج حمد (ت2004م)، المداخل المنهجية والمعرفية للنص القرآني والتجديد مع دراسة تطبيقية حول المرأة المسلمة ودونيات مفهوم الخلق الأسطوري الإسرائيلي والعرف الاجتماعي العربي، د.م.ن.
- محمد أبو القاسم حاج حمد (ت2004م)، العالمية الثانية: جدلية الغيب والإنسان والطبيعة، دار الهادي، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م.
- عجيل جاسم النشمي، المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط1، 1404هـ/1984م.
- محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المكتب الإسلامي، بيروت، 1400هـ/1980م.

الهوامش:

[1]- دراسات استشراقية وحضارية، ص 27، حول بداياته ينظر ص 23.
[2]- عبد السلام أحمد فيغو، القراءة الحداثية للشريعة الإسلامية ومصادرها: دراسة تحليلية نقدية، ص 08.
[3]- ألان تورين، نقد الحداثة، ص 19.
[4]- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، ص 15-16.
[5]- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 199.
[6]- طه حسين، في الشعر الجاهلي، ص 39.
[7]- ينظر: دراسات استشراقية وحضارية، ص 90.
[8]- هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام، ص 397.
[9]- محمد محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، ص7.
[10]- المصدر نفسه، ص 165. وانظر كلام في متابعته لأحمد أمين الذي يتابع جولد تسيهر في ص 210.
[11]- مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، ص 238.

[12]- المعارك الأدبية، لأنور الجندي، ص 681.
[13]- على سبيل المثال نجد أن كتاب قاسم أمين "تحرير المرأة" ترجم إلى الألمانية ونشر سنة 1928م.
[14]- هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام، ص 401.
[15]- نفسه، ص 402.
[16]- محمد محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، ص 40.
[17]- أبو شهبة، دفاع عن السنة، ص 119.
[18]- ينظر تقريض طه حسين لكتاب أبي رية "أضواء على السنة المحمدية.
[19]- دراسات استشراقية وحضارية، ص 108، وينظر أيضا: الاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم، لمصطفى السباعي، ص 55.
[20]- يعتمد هذا المنهج على دراسة النصوص اللغوية دراسة تاريخية مقارنة لفهمها والاستعانة بها في دراسة الفروع الأخرى، ويعتمد أيضا على الدراسة الشكلية للنصوص في المخطوطات.
[21]- إبراهيم بن عمر السكران، التأويل الحداثي للتراث: التقنيات والاستمدادات، ص 12-13.
[22]- شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص 27.
[23]- ينظر: عبد السلام أحمد فيغو، القراءة الحداثية للشريعة الإسلامية ومصادرها: دراسة تحليلية نقدية، ص 21.
[24]- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 200.
[25]- حسن حنفي، التراث والتجديد، ص 176-177.
[26]- حسن حنفي، حصاد الزمن: إشكالات، ص 67.
[27]- السلام أحمد فيغو، القراءة الحداثية للشريعة الإسلامية ومصادرها: دراسة تحليلية نقدية، ص 77.
[28]- ينظر حول أعمال المستشرقين موسوعة نجيب العقيقي: المستشرقون.
[29]- دراسات استشراقية وحضارية، ص 117.
[30]- هناك دراسات كثيرة ترد على أعمال المستشرقين سواء فيما تعلق بالقرآن أو السنة أو التاريخ.
[31]- علي حرب، أزمنة الحداثة الفائقة، ص 133.
[32]- جورج طرابيشي، المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي، ص 274.
[33]- جولد تسيهر، العقيدة والشريعة، ص 41.
[34]- عجيل جاسم النشمي، المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي، ص 84.
[35]- دائرة المعارف الإسلامية، ص3497.
[36]- شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص 131.
[37]- حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، ص 31.
[38]- ينظر على سبيل المثال ما ذكره محمد شحرور في: الكتاب والقرآن، ص 549.
[39]- شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص 46 وما بعدها، ص 55، ص 59.
[40]- نفسه، ص 92، ص 99، ص 147.
[41]- نفسه، ص 11، ص 214.
[42]- جمال البنا، السنة ودورها في الفقه الجديد، ص 10.
[43]- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 176.
[44]- ينظر: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ص 394.
[45]- حمادي ذويب، السنة بين التاريخ والأصول، ص 10-11.
[46]- ينظر: جمال البنا، السنة ودورها في الفقه الجديد، ص 175.
[47]- ينظر: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، ص 590-591.
[48]- أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، ص12، قال الحاكم في المستدرك (184/1): "هذا حديث ذكره مسلم في خطبة الكتاب مع الحكايات ولم يخرجاه في أبواب الكتاب، وهو صحيح على شرطهما جميعا، ومحتاج إليه في الجرح والتعديل، ولا أعلم له علة".

[49]- حول التهويل من قبل المستشرقين والمنحرفين والردّ عليهم، ينظر: الأنوار الكاشفة للمعلمي، ص 89، 91.
[50]- جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ص 280.
[51]- المصدر نفسه، ص41.
[52]- شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص 16.
[53]- الإدراج عند المحدثين: أن يدخل أحد الرواة في الحديث كلاماً من عنده بدون بيان، إما: تفسيراً لكلمة، أو استنباطاً لحكم، أو بياناً لحكمة.
[54]- نفسه، ص 20.
[55]- نفسه، ص 161.
[56]- ينظر: محمد أبو القاسم حاج حمد، المداخل المنهجية، ص 24.
[57]- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 172.
[58]- جمال البنا، السنة ودورها في الفقه الجديد، ص 12.
[59]- ينظر في الردّ على ذلك: الأنوار الكاشفة للمعلمي، ص 240 وما بعدها، وتاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين لحاكم المطيري.
[60]- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 177.
[61]- شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص 97.
[62]- يقصد بالمصدر هنا: المحصول للرازي.
[63]- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 162.
[64]- ينظر: المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص 133.
[65]- شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص 68.
[66]- ينظر: دفاع عن السنة لأبي شهبة، ص 107 وما بعدها، دفاع عن أبي هريرة للعلي، ودفاع عن أبي هريرة لعبد القادر بن حبيب الله السندي.
[67]- ينظر حول أسباب طعن الحداثيين في الإمام الشافعي: أحمد قوشتي عبد الرحيم، موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي: عرض ونقد، ص51.
[68]- المصدر نفسه، ص41.
[69]- ينظر على سبيل المثال: جمال البنا، جناية قبيلة حدثنا، ص 11.
[70]- شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص 29.
[71]- عن عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون ينظر دفاع عن السنة لأبي شهبة، ص33 فما بعدها، ص 46 وما بعدها، وهناك كتبا خاصة في الموضوع ينظر على سبيل المثال: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، لمحمد لقمان السلفي، ونقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، لنجم عبد الرحمن خلف، منهج نقد المتن عند علماء الحديث لصلاح الدين الأدلبي.
[72]- جولد تسيهر، العقيدة والشريعة، ص41-42.
[73]- محمد مصطفى الأعظمي، المستشرق شاخت والسنة النبوية، ص 104.
[74]- شاخت، أصول الفقه، ص 64.
[75]- محمد بهاء الدين، المستشرقون والحديث النبوي، ص 128.
[76]- نفسه، ص 129-130.
[77]- نفسه، ص 147، ص 149.
[78]- ينظر: حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، ص 12.
[79]- مؤدى هذا نفي استقلال السنة بالتشريع، وكذا نفي وقوع النسخ.
[80]- أوزون، جناية البخاري، ص 12.
[81]- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 182.
[82]- نفسه، ص 163.

[83]- هاملتون جب، دراسات في حضارة الإسلام، ص 73.
[84]- جولد تسيهر، العقيدة والشريعة، ص38.
[85]-أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، رقم: 104، ومسلم، المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، رقم: 4. كما أخرجه غيرهما، وهو حديث متواتر.
[86]- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 160.
[87]- ينظر: المعلمي، الأنوار الكاشفة للمعلمي، ص 104-105.
[88]- أبو شهبة، دفاع عن السنة، ص 41.
[89]- حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، ص 11.
[90]- شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص 39، 43، 71، 74، 75، 76.
[91]- جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ص 282.
[92]- الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيح في سبعة مواضع: في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (الحديث:1) ، وأخرجه الإمام مسلم في صحيح: في كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: "إنّما الأعمال بالنيّة" (الحديث:155)، وأبو داود: في كتاب الطلاق، باب فيما عنى به الطلاق والنيّات (الحديث:2201)، والترمذي: في فضائل الجهاد، باب فيمن يقاتل رياء للدنيا (الحديث:1647)، والنسائي: في كتاب الطهارة، باب النيّة في الوضوء (الحديث:75)، وفي كتاب الطلاق، باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه (الحديث:3437)، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب النية في اليمين (الحديث: 3803) وابن ماجه: في كتاب الزهد، باب النيّة (الحديث4227).
[93]- جمال البنا، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، ص 283.
[94]- ينظر: محمد أبو القاسم حاج حمد، العالمية الثانية، ص 281-283.
[95]- ينظر: محمد شحرور، الكتاب والقرآن، في كلامه عن القضاء والعقوبات، ص 589.
[96]- ينظر: محمد شحرور، الكتاب والقرآن، ص 548.
[97]- ينظر: عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 158.
[98]- ينظر على سبيل المثال: العقيدة والشريعة في الإسلام، ص 296.
[99]- المصدر نفسه، ص 300.
[100]- دراسات استشراقية وحضارية، ص 119.
[101]- ينظر: عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، الصفحات الآتية: 127، 140، 165، 166...
[102]- المصدر نفسه، ص 126 يحيل على كتاب شيخ المضيرة أبي هريرة، ويقول أن الكتاب ملئ بالشواهد.
[103]- للأول: السنة بين الأصول والتاريخ، وللثاني: الحديث النبوي ومنزلته في الفكر الإسلامي.
[104]- وهو من أعلام القرآنيين، وأكثرهم طعنا في صحيح البخاري.